١١

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي غاية اقدام عقائل العقول في عقل كماله
عقاله و نهاية هيمان هيم الاوهام في مهامه درك جلاله ضلال
ليس لبريد الفكر في بوادي حقايق صفاته مجال ولا يحوم
حول سرادقات كبرياء ذاته خيال ساحة عزته بريئة عن
سمات النقص والزوال وعرصة سلطنته نزيهة عن غبار
وصمات التغير والانتقال سبحانه هو المهيمن المتعال
ذو المجد والمعال والفضل والافضال جزيل النوال بديع
الفعال شديد المحال والصلوة والسلام على سيد اهل
الكمال محمد واله خير ال واصحابه والتابعين لهم باحسان
ما خطر معنى ببال او ارتبط جواب بسؤال **وبعد فنقول**
هذه عقود معضلة وعقد مشكلة في امهات المباحث
العقلية ومهمات المسائل الاصلية يستعصى على ايدي الا
نظار كشف نقاب اشكالها ويعي باقدام الافكار سلوك
سبيل انحلالها حررتها بعد ان طالما فكرت فيها واجلت
قداح النظر في مطاويها امتحانا القرائح ارباب الاذهان القويمة

فانفتح لي فيما بعون الله تع
ما لم اسمعه من احد ولا اظن
بحيث العقل من نقل او سند
في الا ان فاضت الفياض الحق
المطلق

والا

٩٠

والافهام السليمة الذين لهم قوة الاستقلال بامر النظر
والاستدلال لا الذين لا راي لهم الا تقليد كل ما سمعوه
فدابهم ان يتبعوا ما قيل او يقال ويتبعوه على ان جل غرضي
ليس محض الامتحان ولا كسر سورة افتخار اهل الزمان
بما يدعونه من اليد الطولى في فن الكلام والميزان والقدم
الراسخ في طي هذا الميدان بل استكشاف حلية الحق حسب
الامكان ونشدة ضالة الحكمة في مظان الوجدان كائنا
اينما كان فاندب الواغلين في فنون الحكمة والكلام الصارفين
فيها نقود اعمارهم والشاغلين بها اناء ليلهم ونهارهم
ان يتفكروا في حل هذه العقد ويجتهد واكل اجتهادهم
ويصرفوا اليه جل عناياتهم ويسعوا فيه بكل ما يسعه وسع
طاقتهم لعلهم ياتون من الجواب بما يطمئن به نفوس الطلاب
ويسكن اليه قلوب المستمعين من الريبة والاضطراب
ولعله يصل الجواب الينا بمشافهة الخطاب او مراسلة رسالة
او كتاب وان لم يصل الينا فقد يصل الى من ينوب
منابنا في طلب الحق والصواب والله هو الملهم للحق الموفق
للخير في كل باب وها انا افيض في سرد تلك العقد المشكلة
على حسب ما تسعه الفرصة العاجلة **فمنها** الاشكال المشهور

الوارد على الحركة المفسرة بكون الجسم بين المبدا والمنتهى
بحيث اي حد من حدود المسافة يفرض لا يكون هو قبل
ان الوصول اليه ولا بعده حاصلا فيه فان الحدود هي افراد
المقولة التي فيها الحركة فيلزم ان يكون للمتحرك في كل آن من انات
زمان الحركة فرد آخر اعني مغايرا لما في الان السابق واللاحق
ولما كانت الانات الممكنة الانفراض في ذلك الزمان غير
متناهية لما صرحوا به من ان الزمان قابل للقسمة الى غير
النهاية وكل قسمة تستلزم فرض آن هو الحد المشترك فيما
بين القسمين كانت الافراد الحاصلة في ذلك الزمان ايضا
غير متناهية مع انها محصورة بين حاصرين هف فمن ارباب
المعقول من منع كون تلك الافراد حاصلة بالفعل و
اختار كونها فرضية كالانات لكنها قريبة القوة من الفعل
ولذا قال المحقق الدواني ان للمتحرك في زمان الحركة
حالة بين صرافة القوة ومحوضة الفعل وبطلان خلو المتحرك
الايني عن المكان بالفعل والكمي عن الكم بالفعل غير ضروري
بل الضروري ان الجسم لا يخلو عن تلك الاعراض والتوسط
فيها واما انه لا يخلو عن افرادها بالفعل فليس ضروريا ولا
مبرهنا بل البرهان ربما اقتضى خلافه ورده الصدر الشيرازي

بان

بان كون الجسم في حال الحركة الاينية لا في مكان بالفعل يستلزم
الخلاء وبان الحركة الوضعية دائمة للافلاك فيلزم مما ذكر ان
لا يكون لها وضع في شيء من الاوقات اقول الرد بالوجهين
مبني على امتناع الخلاء ودوام الحركة الفلكية وهما من الاصول
الفلسفية ولعل المحقق الدواني لا يقول بهما فلا بد من اثباتهما
اولا حتى يتم الرد ودونه خرط القتاد نعم يرد على جواب
المحقق ان خلو الماء المتسخن عن السخونة الفعلية مما يشهد
الحس بخلافه كيف ولو كان كذلك لم يتسخن ما يلاقيه بمماسته
والمشاهدة شاهدة بنقيضه قال الصدر والحق ان افراد
المقولة التي فيها الحركة ليست منحصرة في الانية بل لها افراد انية
هي معيار السكون وافراد زمانية تدريجية منطبقة على
الحركة بمعنى القطع بل هي عينها عند بعضهم فيكون للمتحرك
ما دام متحركا فرد زماني متصل غير قار متضمن لجميع الحدود
المفروضة في انات زمان الحركة نسبته الى تلك الحدود نسبة
الخط الى النقط والسطح الى الخطوط فالفرد الزماني حاصل
للمتحرك بالفعل من دون فرض اصلا واما الافراد الانية التي هي حدود ذلك الفرد وكذا الزمانية التي هي
هي ابعاضه فحصولها بمجرد الفرض فلا يلزم خلو الجسم عن المقولة
المتحرك فيها ولا انحصار غير المتناهي بين الحاصرين قال

وهما قررناه يحقق عند المبصر المتحدق وجود الحركة في تمام
الممتدة المتصلة المنقسمة انقسام المقادير الى الاجزاء المتشا
بهة في الحد والاسم سواء كانت عين المقولة التي فيها الحركة
او غيرها **اقول** التحقيق المذكور لا يشفي غليل صدر طالب
الحق لان الفرد الزماني التدريجي ليس حاصلا في شيء من انات
زمان الحركة فلا يكون للمتحرك في شيء من تلك الانات فرد من
المقولة اصلا فيلزم ما الزم على المحقق من لزوم الخلاء وعدم الدواني م
حصول وضع بالفعل للفلكيات دائما وايضا يرد ما اوردنا
من لزوم عدم الاحساس بسخونة الماء المتسخن قبل انقطاع
حركته والحاصل ان وجود الفرد الزماني في مجموع زمان
الحركة لا ينفي خلو المتحرك عن افراد المقولة في جميع انات ذلك
الزمان وابعاضه لا يقال الضروري البطلان انما هو خلو
الموضوع عن افراد المقولة في شيء من الان منزلا في الانات
المفروضة لانا نقول هب الامر كذلك لكن ابعاض زمان الحركة
ايضا ازمنة قطعا **اللهم** الا ان يقال ان تلك الابعاض
فرضية محضية بمنزلة الانات بخلاف مجموع زمان الحركة فانه
قد تعين واخذ حظ من الفعلية بسبب ظرفيته للحركة والضروري
البطلان هو خلو الموضوع عن افراد تلك المقولة في زمان

موجود

موجود بالفعل لا بالفرض **ثم ان** الاشكال المذكور يرد
في الحركة الفكرية بناء على ما هو المشهور المقرر من كون
الفكر عبارة عن الحركتين اعني الآخذة من المطلب الى المبادئ
وعكسها وامر الاشكال هناك اشكل اذ مسافة الحركة
الاولى على ما صرحوا به هي الصور المخزونة عند النفس وليست
هناك صور غير متناهية موجودة بالقوة القريبة من الفعل
يقع الانتقال التدريجي فيها فلا للصور افراد زمانية
تدريجية موجودة بالفعل مشتملة على افراد آنية فرضية
في حدودها والحاصل ان الحاصل هناك علوم متناهية
بالفعل سيما في الرجوع من المبادئ الى المطالب فلا معنى
للحركة فيها فلقد تفطن لهذا بعضهم فقال ان اطلاق
الحركة هنا على سبيل التجوز والتشبيه ورده المحقق
الهروي في حواشيه على الشرح الجلالي للتهذيب قائلا
ان الالتفات والملاحظة عبارة عن حصول الصورة المخزونة
في المدركة بعد ما زالت عنها فما فيه الحركة انما هي الصورة
بهذا الاعتبار وهي امر متجدد لها افراد غير متناهية
بالقوة وان كانت من حيث انها حاصلة في الخزانة امرا ثابتا
وطا بالفعل افراد متناهية فالقول بنفي الحركة ههنا ناشئ من
قلة التفكر كيف وفي الفكر انتقال من المطالب الى المبادئ ومن

المبادي الى المطالب على سبيل التدريج انتهى واورد عليه
انا لا نسلم ان في الفكر انتقالا تدريجيا الى شيء من الصور
بل هناك حصول صورة في الذهن دفعة ثم بعده بزمان
قليل حصول صورة اخرى كذلك ولا نسلم تجدد الحصول
في صورة ما بل كل صورة حضرت فهي باقية مستمرة على
حالها الى ان يحضر صورة اخرى اقول لا يخفى انه ان قرر رد
المحقق بطريق الدعوى والاستدلال توجه المنع واما
اذا قرر بطريق المنع جوابا عن الاستدلال على نفي الحركة في
الفكر فلا توجيه لهما لكن الظ من كلام المحقق هو الاول
ولك ان تقول على الثاني انه لا شك ان ملاحظة صورتي
الصغرى والكبرى على وجه الثبات والاستمرار مما يؤدي
بالذهن الى التصديق بحصول المطلوب ولا حاجة في ذلك
الى الملاحظة المتجددة الغير القارة وان فرض امكان حصولها
فلا معنى لتفسير الفكر بالحركة اللحاظية وبالجملة فمدار وجود
الفكر والنظر على نفس حصول صور يقع الانتقال لا على تجدد
ذلك الحصول اعني تدرجه وعدم استقراره ولا يمكن ان يقال
ان كل حصول فهو امر تدريجي غير قار والا لزم ان يكون النفس
متحركة في حال ملاحظة صورة واحدة اية صورة فرضت ولا
قايل به وذكر بعضهم ان ما يقع فيه الحركة حالة للنفس لم يكن

لم يكن لها قبل الفكر ولها افراد متجددة بين القوة والفعل في
زمان الفكر الى ان يحصل المطلوب وعند حصوله يوجد فرد
منها بالفعل كما للجسم المتحرك من السواد الى البياض فقيل تلك
الحالة يحتمل ان يراد حالة ادراكية غير الصورة العلمية يكون تدريجية
الحصول يترتب عليها انكشاف المعلول انكشافا تدريجيا من
النقص الى الكمال يسيرا يسيرا ولما كانت الصورة الملحوظة
بتلك الحالة بمنزلة المعدات لحصولها يتوهم وقوع الحركة فيها
ويحتمل ان يراد بها نفس الملاحظة بمعنى توجه النفس نحو المعلوم
الحاصل الى حصول المطلوب لا حضور الصورة في المدركة
ولا ريب في ان الملاحظة المذكورة كيفية للنفس ولها في زمان
الفكر فرد واحد تدريجي الحصول موجود بالفعل في تمام زمان
الحركة يصح تحليله الى افراد انية لا يوجد شيء منها بالفعل فهي في
الفرد الزماني بمنزلة الحدود المفروضة في المسافة والانات
المفروضة في الزمان اقول بعد الاغماض عن كون القول
بوجود حالة ادراكية مغايرة للصورة يترتب عليها الانكشاف
خلاف مذاق الفلاسفة فلا يغني ذلك القول في تصحيح اعتقاد
هم الفكر حركة نفسانية وعن ان وجود كيفية غير الكيفية
العلمية مسماة بالتوجه مما لا يشهد به بديهة ولا قامت عليه

فحيث ان ذينك الاحتمالين يرد عليهما ما يرد على الوجه الذي
قرره المحقق الهروي كما لا يخفى على من له شوب من سلامة الفطرة
واستقامة الفكرة فقد تبين بعد اللتيا والتي ان عقدة الا
شكال في الحركة الفكرية مما تعيي بافكار اولي الانظار وتعمي على بصائر
اهل الابصار فان كان عند احد حل لهذه العقدة فليأت به
فان المقام من مطامح الانظار ومطارح الافكار **ومنها**
ان قاعدتهم الممهدة من امتناع تخلف المعلول عن العلة التامة
لا تمشي كلية بل قد تخلفت في الحركة بالقياس الى علتها التامة
فان الحركة امر متجدد الذات متدرج الحصول فعلتها اما امر
ثابت متقرر فيلزم التخلف او امر تدريجي غير قار فننقل
الكلام الى علته التامة فاما ان يتسلسل امور غير قارة بغير
نهاية وهو ممتنع قطعا او تنتهي السلسلة الى امر تدريجي يكون
علته التامة امرا ثابتا فيلزم التخلف المطلوب هذا واني
لاتعجب من جهابذة الاعلام الفحول البارعين في اقتناص
شوارد المعقول حكموا بان علة الغير المتقرر يجب ان يكون
غير متقررة حذرا عن لزوم التخلف ولم يتعمقوا في ان ذلك
يستلزم محذور التسلسل في الامور الغير القارة على الوجه
الجامع لشرطي الاجتماع والترتب الذي هو اشد محذورية

وابين

وابين استحالة والصدر الشيرازي بعد ما قرر في شرحه للهداية
الاثيرية ان الطبيعة على صرافة ثباتها لا يجوز ان تكون علة للحركة
بل يجب ان تكون عليتها لها بواسطة ضرب من التغير وتبدل
الاحوال قال لا يقال للحركة جهتان احديهما حقيقة ذاتها وهي
التوسط بين المبدا والمنتهى وهي بهذا الاعتبار ثابتة باقية
من اول زمان الحركة الى آخره والثانية حيثية النسب التي
يلزمها وهي بهذا الاعتبار متجددة متقضية غير ثابتة فهي من
الحيثية الاولى مستندة الى القوة المحركة دون الحيثية الاخرى
وهذه الحيثية مستندة الى تلك الحيثية لانا نقول الكلام في
استناد هذه الى تلك عائد بعينه فالواجب ان يكون علة الحركة
مجموع امرين احدهما ثابت وهي الطبيعة وثانيهما متجدد وهي
الوصولات الى حدود متجددة متبدلة التي هي حالات غير ملائمة
للطبيعة فتوجب الطبيعة بشرط وجودها العود الى الحالة الطبيعية
التي ينقطع عندها الحركة وكما ان العلة ذات جهتين جهة ثبات
وجهة تجدد فكذلك المعلول اعني الحركة باعتبار التوسط و
القطع فالثابت علة للثابت والمتقضي للمتقضي ولقائل
ان يقول الكلام في علة تجدد الحالات الغير الطبيعية كالكلام
في علة تجدد اجزاء الحركة ولكن يجاب بان الطبيعة مع كل حالة

غير ملائمة علة لحركة ومع كل حركة علة لحالة اخرى غيرها و
هكذا يستمر العلية على الوجه الغير الدائر بين الحالات الموجبة
للحركات وبين الحركات المعدة للحالات الى ان يعود الطبيعة
الى الحالة الطبيعية وعلى هذا القياس الحركة الارادية للنفس فان
هناك ايض تبادل العلية والمعلولية بين الارادات المنبعثة
من التخيلات الجزئية وبين جزئيات الحركة على وجه الاتصال
كما عرفته هذا محصل كلامه موافقا لما في شرح حكمة العين
ولنا فيه نظر من وجوه الاول ان اسناد الحركة بجهة ثباتها
اعني معنى التوسط الى نفس الطبيعة الثابتة وحدها او مع
امر حادث عارض كزوال القاسر غير صحيح لما انه يعود محذور
التخلف المهروب عنه اذ الطبيعة مع ذلك العارض موجودة في
الان الذي هو مبدا زمان الحركة ولا حركة فيه بل ولا يصح اسناد
الحركة الى الطبيعة باعتبار معروضيتها للكيفية الميلية لان
الميل اني الحدوث والحركة التوسطية انما تحدث في زمان ولو
على غير نحو الانطباق عليه ولذا عين الشيخ الرئيس الحجة المشهورة
للمشائين على وجوب تخلل سكون بين كل حركتين المبنية
على انية الوصول الى المنتهى واللاوصول اليه معترضا عليها
بان اللاوصول اعني مباينة المنتهى والرجوع عنه انما يحصل بال
لحركة

لحركة وهي انما تحصل في زمان ثم اقامها باعتبار الميل الموصل و
الميل اللاموصل وهذا صريح في ان الميل آني الحدوث دفعي الحصول
عنده والاورد على حجته ما اورده على الحجة المشهورة بعينه
فقد بان ان الطبيعة مع اعتبار عروض الميل لها لا تصلح
ان يكون علة تامة للحركة والالزم التخلف المستحيل قطعا
والثاني ان اسناد كل جزء من اجزاء الحركة الى حالة غير طبيعية
هي وصول المتحرك الى حد يبتدي ذلك الجزء عنه واسناد تلك
الحالة الى جزء منها ينتهي عند ذلك الحد لا يصح شيء منهما اما
الاول فلان الوصول الى ذلك الحد آني قطعا وجزء الحركة
لكونه حركة ايض زماني جزما واما الثاني فلان كون الحركة
معدة للحالة يستلزم كونها موجبة لاستعداد حصولها
والاستعداد امر قار فكيف يكون الحركة الغير القارة موجبة له
اي قال في دفع الثاني الاستعداد الحاصل من الحركة غير قار
مثلها والثالث ان الحركة القطعية على القول بوجودها كما
هو راي الصدر الشيرازي وقطعنا القول به في اموننا
هيئة متصلة وحدانية ممتدة فلابد لها من علة باعتبار
وحدتها واتصالها فلاشك ان علتها يجب ان تكون متدرجة
غير مجتمعة الاجزاء مثلها والالزم التخلف وليس شيء من الحالات

الغير الطبيعية كذلك حتى تكون الطبيعة بانضمام تلك
الحالة اليها علة لها وهذا ظاهر الرابع ان اسناد اجزاء
الحركة الى الحالات اعني الوصولات الى الحدود وبالعكس
انما يستقيم لو كان لها وجود بالفعل فان الاجزاء الفرضية
للجسم المتصل لا معنى لانتسابها الى علل مختلفة فاما ان يقال ان
جميع الاجزاء الممكنة الفرض فيها موجودة بالفعل وهذا محال
او يقال ان بعضها موجود دون بعض وهو ترجيح بلا مر
ج وغاية ما يمكن ان يقال في دفعه هو ان لتلك الاجزاء حالة
بين صرافة القوة ومحوضة الفعل فيكون استنادها الى الحا
لات وعكسه ايض بذلك الوجه المتوسط بين القوة والفعلية
ممكنا ولا يخ بعد عن عبارة حذ شته ولعل قايلا يقول
في الجواب عن الاولين ان الجسم الخارج عن مكانه الطبيعي
اذا زال عنه القاسر فهو على حد من مكانه الطبيعي فالطبيعة
مع الكون على ذلك الحد علة للحركة اما الطبيعة فعلة فاعلية
واما الكون على ذلك الحد فعلة معدة ثم تلك الحركة علة
معدة للوصول الى حد آخر والطبيعة مع الوصول اليه علة
للحركة عنه وهكذا والحاصل انا لا نقول بكون الحالة الغير
الطبيعية التي هي علة للحركة او لجزء من اجزائها علة موجبة كما

يوهم

يوهم كلام الصدر انما هي علة معدة كما يدل عليه كلام السيد
السند في حواشيه على شرح حكمة العين والمعد انما يكون علة للمعلول
باعتبار عدمه اللاحق فعدمه اللاحق هو المتمم للعلة التامة
ولا تخلف للحركة عن العدم اللاحق للحصول في الحد الذي يبتدئ
عنه الحركة وان تخلفت عن نفس ذلك الحصول فلا اشكال فاقول
كون العدم اللاحق للحصول المذكور موقوفا عليه للحركة
غير معقول لان زوال ذلك الحصول انما يتاتى بالحركة فالامر
في التوقف بالعكس وايض قد ذكر الصدر الشيرازي في مقام
اثبات ابية الميل اللاموصل بعد ما ابطل ابية اللاوصول
ان ما لا يكون وجوده تدريجيا بل يكون غير منقسم الذات
فلا يخلو اما ان يكون حصوله مما لا يتصور الا بحركة ما كحدوث
الزاوية وغيرها فهو من القسم الذي لا يكون وجوده دفعيا
ولا تدريجيا واما ان لا يكون كذلك فهو مما يحدث دفعة
والميل من هذا القبيل فان حدوثه غير متوقف على الحركة
بل الحركة مما يتوقف عليه وهذا الكلام لو تم لدل على ان العدم
المذكور ان كان متوقفا عليه الحركة كان دفعيا فيعود
اشكال التخلف بحاله وقد سنح لي بالهام الملهم الحق في التفصي
عن هذه المضايق وجه وجيه من سوانح الوقت حررته

في انموذجي المسمى بمعراج الحلوم فان شئت فراجعه وطالعه
ثم اعرض عنه او اتبعه ولعل عندك غيري وجها اوجه منه
فالكان فعليه بتقريره وتحريره فان المبحث دقيق وبالتحقيق
حقيق ومما يناسب المقام ماذكرت الفلاسفة ان في
الوجود ثلث سلاسل متصلة مستمرة من الحركات حركة
النفس الفلكية في الارادات المنبعثة عن التخيلات وحركة
الجرم الفلكي في الاوضاع وحركة المادة العنصرية في الاستعدا
دات وهذه السلاسل مرتبطة بعضها ببعض فكل تخيل يفرض
ينبعث عنه ارادة تبعث على حركة وضعية تؤدي الى تخيل
اخر ينبعث عنه ارادة اخرى تصدر عنها حركة اخرى في
هكذا قال المحقق الهروي ان اعتبر الحركات الثلث بكليتها
فالاولى سبب لوجود الثانية والثانية سبب لبقاء الاولى
كما ان العقل المستفاد شرط لحدوث العقل بالفعل والعقل
بالفعل شرط لبقاء المستفاد والثانية سبب لوجود الثالثة
9 وبقاءها من غير عكس وان قيس اجزاء حركة الى اجزاء حركة
اخرى ففي الاولى والثانية الارادة الجزئية سبب للوضع الجزئي
وهو سبب لارادة اخرى في الثانية والثانية كل وضع سبب
لاستعداد من غير عكس فبحدوث الارادات يتجدد الاوضاع
ويحدث

97

ويحدوث الاوضاع يتجدد الارادات وحدوث الاستعدادات
بتجدد الاوضاع من غير عكس وان قيس اجزاء حركة الى اجزاء
هذه الحركة فكل سابق بحسب وجوده وعدم اللاحق سبب
لوجود اللاحق انتهى اقول يرد على هذا التحقيق سوى
ما اوردناه من الوجوه ان اعتبار كلية الحركتين ان اريد
به فتبادل العلية بحسب الوجود والبقاء بين المجموعين
الممتدين المتصلين من الحركتين الاوليين لا يصح فان مجموع
كل منهما منطبق على الامتداد الزماني من الازل الى الابد فليس
له حال بقاء اصلا وان اريد اعتبار الماهية الكلية من كل منها
فكذلك لان كل فرد يفرض من كل من الحركتين فهو معلول
لفرد من الاخرى هو معلول لفرد اخر من الاولى على سبيل
التسلسل فلا وجه لتخصيص احدهما بعليته الوجود والاخر
بعلية البقاء وهذا بخلاف حال العقل المستفاد والعقل با
لفعل فان المستفاد في اول حدوثه اعني اول فرد منه يحدث
ليس مسبوقا بالعقل بالفعل اصلا كما لا يخفى والحاصل ان كلا
من الحركتين لما كانت قديمة عندهم لم يمكن ان يكون لها حال و
جود الا وهو حال بقاء فايهما كانت علة باعتبار البقاء كانت
علة باعتبار الوجود ايضا اللهم الا ان يقال ان المحقق بنى كلامه

اعتبار مجموعية كل منها على ما
هو الظاهر من مقابلته بقياس
الاجزاء الى الاجزاء م

على القول بحدوث العالم مع اثبات تلك الحركات على الوجه
المذكور كما هو طريق الاسلاميين من الفلاسفة فلا
اشكال اصلا ومنها ان قاعدة امتناع تخلف المعلول عن
العلة التامة تستلزم تسلسل العلل التامة على الوجه المستحيل
باجماع العقلاء عند حدوث حادث ما وذلك لان علته التامة
ان كانت قديمة لزم التخلف وان كانت حادثة ننقل الكلام
الى علتها التامة وهكذا وهذا الاشكال عام الورود على الحكماء
والمتكلمين غير مخصوص باحدى الطائفتين ولا مجال ان
يحتال في دفعه بما قالت الفلاسفة في جواب النقض الوارد با
لحادث اليومي على دليلهم المشهور على قدم العالم من ان جميع
ما لا بد منه في ايجاد الباري تعالى للعالم ان كان في الازل لزم
وجوده في الازل لامتناع التخلف والا توقف على شرط حادث
ولزم التسلسل وهو ان التسلسل اللازم انما هو في المعدات
وهو جائز عندنا لان الكلام في العلة التامة للحادث ثم في العلة
التامة لهذه العلة التامة ثم وثم وهكذا ومنها ان زوال حادث
ما محال لانه انما يكون لزوال شيء من اجزاء علته التامة وزوال ذلك
الجزء ايضا لزوال شيء من اجزاء علته وهكذا فان كانت تلك الاجزاء
الزائلة المترتبة الزوال جميعها وجوديات لا يستلزم زوالها ص

جه

وجود شيء ما لزم التسلسل المستحيل الجامع لوصفي الاجتماع
والترتب في الزائلات قبل طرو الزوال عليها وان كانت جميعا
عدميات يستلزم زوالها وجودا كعدم المانع المستلزم زواله
لوجود المانع لزم التسلسل المستحيل في الموجودات الحاصلة
حال زوال الزائلات وان كان بعضها من احد القسمين وبعضها
من الاخر فان كان كلاهما غير متناهيين لزم التسلسل في الحالين
وان كان احدهما فقط غير متناه لزم التسلسل في احد الحالين
على حسبه لا يقال ترتب الزائلات لكون علية الزوال للزوال مستلزمة
لعلية الزائل للزائل واما ترتب الموجودات اللازمة للزوالات
فغير لازم اذ لا يلزم ان يكون لازم العلة علة للازم المعلول لانا
نقول كون عدم عدم شيء علة لعدم عدم شيء آخر مستلزم
لكون الشيء الاول علة للشيء الثاني اذ مصداق عدم العدم هو
الوجود وان تغاير المفهومان والتعبيرات واختلاف التعبيرات
لا مدخل لها في الاحكام المصداقية وهذا من الوضوح بحيث
لا ارى انه يشتبه على ارباب العقول المتوسطة فضلا عن العالية
بل نقول وكذا مصداق علية المراتب الزوجية للعدمات المتكررة
لشيء كما كانت للمراتب الزوجية من العدمات المتكررة لشيء آخر
كذلك ليس الا علية وجوده لوجوده وما اورده الفاضل القراباغي

في حاشية الخانقاهية على الشرح الجلالي للعقايد العضدية
في هذا المقام واطال به الكلام من منع الترتب بين الوجوديات
المضاف اليها العدمات بل منع التغاير بينها مسندا بجواز ان يكون
علة عدم الحادث عدم عدم المانع وعلة عدم عدم المانع عدم
عدم عدم عدم ذلك المانع اربع مرات وعلة العدمات
الاربعة العدمات الستة وعلة الستة العشرة وهكذا يكون
عدد الاعدام في المراتب العلية زائدا باثنين على عددها
في المراتب المعلولية ولا يلزم من كون الوجودي اللازم للعدمات
في الجانبين واحدا علية الشيء لنفسه لانه يبقى بعد اسقاط العدمات
المتكافية من الجانبين عدم العدم في جانب العلة ولا يبقى شيء
من الاعدام في جانب المعلول فيكون عدم عدم المانع في جميع
المراتب علة لوجوده ودفعه بان مرجع العليات كلها حينئذ
الى علية عدم عدم المانع لوجوده فيكون هي العلة الحقيقية واما
علية مراتب العدمات المتفاوتة فليست الا اعتبارية وما يقتضيه
المقام ويفضي اليه البرهان انما هي العلية بحسب نفس الامر
لتكون سببا لتجدد الحوادث ثم منع رجوع المراتب العلية كلها
الى عدم عدم المانع مسندا بجواز ان يكون علة العدمات الاربعة
العدمات الثمانية الاربعة عشر وهكذا يكون زيادة المراتب العلية وعلة الثمانية م

على معلولاتها متزايدة باثنين حتى يبقى بعد اسقاط
العدمات المتكافئة من الجانبين في علية الاربع للاثنين
علية عدم عدم المانع لوجوده وفي علية الثمانية للاربعة
علية الاربعة لوجوده وفي علية الاربعة عشر للثمانية علية
الستة لوجوده ودفعه بان العلل وان تغايرت حقيقة
لكن المعلول واحد حقيقة فيلزم ان يكون لمعلول واحد
علل غير متناهية ثم منع ترتب الوجوديات اللازمة
للعدمات على فرض تغايرها مسندا باعتبار التفاوت في
المراتب العلية والمعلولية على الوجه المذكور في المتعين السا
بقين حتى يكون المرجع الى علية الاعدام للوجوديات لا علية
الوجوديات بعضها البعض ودفعه بان الوجوديات وان
لم تترتب ذاتا ولا زمانا ولكن كل منها لازم لواحد من
العدمات المترتبة وهذا الامتياز كاف في حفظ كل واحد
مرتبته في النظام واجراء برهان التطبيق فيها فاقول انت
تعلم انه لا معنى لعلية عدم عدم الشيء لوجوده ولا لعلية
عدم عدم شيء لوجود شيء من غير ان يكون وجوده علة لوجوده
فمثل تلك الابحاث لا ينبغي ان يصرف اليه نقود الافكار و
لا ان يضاع فيه بضائع الاعمار ولعله انما اورده ها تشحيذ

للخواطر المتعلمين وتمرينا للاذهان المبتديين والا فامثال
هذه المجادلات لا يحق ان يلتفت اليها ارباب التحقيق ولا
ان يعرج عليها اصحاب التدقيق انما هي من صناعة المشا
غبين الناكبين عن سنن الصواب الهائمين في اودية الجدال
وشعوب الشغاب وهذان الاشكالان مما تحريت النقض
عنهما في الانموذج بالوجه الذي ذكرت انه من سوانح الوقت
لهذا الفقير ولعل الناظر البصير يرتضيه ويرضى به سميرا
لضميره المنير وانيسا لخاطره الخطير لما انه اذا نظر اليه بعين
الانصاف يراه عزيز المثال نادر النظير واما ما اشتهر في دفع
الاشكالين بين المحصلين من الوجوه فلم ار منها وجها له
حظ من التحصيل بحيث يصلح للتعويل مثل ما يقال ان عدم
بعض الحوادث قد يكون لذاته قال بهمنيار في التحصيل لولا ان
في الاسباب ما يعدم لذاته لما صح وجود الحادث وذلك هو
الحركة التي لذاتها وحقيقتها تفوت انتهى فانت تعلم ان كون
عدم الشيء لذاته هو معنى امتناعه فلا يتصور ذلك في الممكن
فضلا عن الحادث فان قيل يجوز ضرورة العدم الخاص للممكن
كما يجوز امتناع العدم الخاص عليه كالعدم السابق والا
حق على الزمان قلت ضرورة العدم الخاص يستلزم ضرورة

المطلق

المطلق واما امتناع العدم الخاص فلا يستلزم امتناع
المطلق وبالجملة فالممكن يابى ضرورة العدم الخاص والوجود
الخاص كما يابى ضرورة المطلقين ويابى امتناع المطلقين
لا الخاصين نعم يمكن ان يوجه كلام بهمنيار بان الحركة يقتضي
لذاتها عدم اي جزء فرض منه بشرط دخوله في الوجود اقتضا
استتباعيا استعاقبيا فيكون مرجعه الى الوجه السابع للشا
اليه ومثل ما يقال ان العلة التامة اعني الفاعل المستجمع لجميع
شروط التاثير اذا كان فاعلا بالارادة فالمستحيل انما هو تخلف
المعلول عن نحو ارادته فيجوز ان يتعلق الارادة الازلية بو
جود الممكن في وقت معين فلا يوجد قبله ولا بعده لان ذلك
الوقت ح من جملة ما يتوقف عليه فلا يكون العلة التامة قديمة
ومثل ما يقال قد يدخل في علة وجود الحادث او عدمه امر اعتباري
لا يقتضي علة او يستند الى اعتباري مثله ويتسلسل الاعتبار
يات ولا اري ذلك من التحصيل بسبيل اذ الاعتباري الكائن
بعد ان لم يكن يستدعي علة ضرورة واما التسلسل في الا
عتباريات فانما الحكم بجوازه بمعنى ضرورة انقطاعه بانقطاع
الاعتبار كما في الاضافات واللزومات فلا يتمشى الحكم في الا
عتباريات التي بينها ترتب علي ومعلولي في نفس الامر مع

مع قطع النظر عن الاعتبار والحاصل ان الاضافات
واللزومات الغير المتناهية الاعتبارية بمعنى قومها عند
حد ايتما مصداقها وحافظ نفس امريتها شيء واحد فلاتمايز
ولا تعدد الا بعد الاعتبار والانتزاع واما فيما نحن فيه فا
لاعتباري الذي له مدخل في وجود الحادث او عدمه يجب
ان يكون له نحو من التحقق في نفس الامر قبل معلوله وكذا الحال
فيما يفرض بعده على انا نقول لو جاز تجدد امر اعتباري من
غير علة او يستند الى اعتباري مثله وكونه علة لوجود حادث
لانسد باب اثبات الصانع لجواز ان يكون كل حادث
بحيث يتجدد له اولوية الوجود بعد ان لم تكن فيوجد لهذه
الاولوية وتكون غير مستندة الى ذات الحادث ولا الى غيره
اصلا او تكون مستندة الى اولوية اخرى وهكذا بطريق التسلسل
الاولويات اللهم الا ان يثبت اولا وجوب استناد كل حادث
الى محدث موجود ويخصص الحكم بجواز علية الاعتباري بما عدا
الجاعل من الشروط وسائر المتممات للعلة التامة ومثل
ماذكره الصدر الشيرازي في شرحه للهداية الاثيرية جوابا
عن اول الاشكالين من ان الحكم بان كل حادث لابد له من علة
حادثة مخصوص بغير الحادث الذي يكون ماهيتها عين الحدوث

كالحركة التي هي في ذاتها تجدد وتقضي ولحوق وفوات فاما هذا
الحادث فيجوز استناده الى العلة القديمة من غير توسط حادث
ما اصلا فيكون هذا الحادث برزخا بين عالمي القدم والحدوث
يستند الحادثات بتوسطه الى المبدا القديم ويستند هو اليه
بذاته هذا خلاصة ماذكره وهو على تقدير تمامه يتم به الجواب
عن الاشكال الثاني ايضا لكن فيه ان كون ماهية الحركة هي الحدوث
ان استلزم كونها حادثة مع قدم علتها التامة فكيف كانت الحركة
الفلكية قديمة عندهم وان لم يستلزم ذلك فلم كانت جزئياتها
حادثة فان قيل ماهية الحركة هي حدوث جزئياتها شيئا بعد شيء و
زوالها كذلك واحدا فواحدا وبالجملة هي ترتب الحدوث والزوال
وتعاقب التجدد والانقضاء على الاتصال فتكون ماهيتها قديمة
لقدم علتها ويكون جزئياتها حادثة كل في مرتبة لذواتها في
خصوصياتها قلنا عدم كل جزئي بعد حدوثه وقبل الكون الذاتي
لزم امتناعه والكان لعدم علته عادا التسلسل ويمكن ان يقال
ان الحركة الممتدة المتصلة الفلكية بمجموعها هوية واحدة مستندة
الى العلة القديمة ولا اجزاء لها الا بحسب التوهم او الفرض فلا
حاجة لشيء منها الى علة غير علة الكل من حيث هو كل لكن يشكل
ح استناد الحوادث الخارجية الى تلك الاجزاء الوهمية والفرضية

از عبارة فتكون تا لفظ
قلنا از منهيات است
حاشيه در اصل نسخه
بخط مصنف از منهيات
[illegible] ١٥٩

فان انبت لها نحو من التحقق النفس الامري اعيد الكلام في
استقسار علته والزام التسلسل المستحيل ولقد اشبعنا الكلام
على الوجوه كلها في انموذجنا فان اشتهيته فارجع اليه ومنها
ان التسلسل المحكوم باستحالته يلزم في علم الواجب تعالى وتقدس
الازلي بالحوادث اللايزالية الغير المتناهية وعلم الواجب تع
بها باسرها بحيث لا يشذ عنها شيء في الازل ثابت بالبراهين
القطعية اجماعا من العقلاء الذين يعتد بشانهم فكيف يتاتي
لهم ادعاء بطلان التسلسل واقامة التطبيق والتضايف وا
لحيثيات وغيرها عليه وهذا الاشكال غير مختص الورود بفريق
دون فريق بل هو وارد على كافة اصحاب النظر من المتكلمين وا
لفلاسفة المشائين منهم والاشراقيين على اختلاف آرائهم في
علم الواجب سبحانه من كونه اضافة او صفة ذات اضافة او حضوريا
هو نفس الاشيا العينية والذهنية الحاضرة عنده تعالى او
حصوليا بحصول صور قائمة بذواتها او بذات الله تعالى اما على
الاوليين فلان الاضافة تستدعي نحو ثبوت للمضاف اليه ضرورة
امتناع الاضافة الى المعدوم المطلق فيكون للمعلومات الغير المتنا
هية ثبوت ازلي في علمه تع على نحو امتياز بعضها عن بعض
واما على الثالث فلان حضور جميع الحوادث المترتبة الزمانية

في الازل انما يتصور بان يكون للوجود وعاء يجتمع فيه المتعاقبات
الزمانية مسمى بالدهر او غيره من العبارات على ما قرروا و
اما على الاخيرين فظاهر واما القول بكون علمه تع الازلي علما
اجماليا هو نفس ذاته تع شبيها بالحالة البسيطة التي يحصل في ذهن
المجيب عن مسئلة في اول وهلة قبل اخذه في تفصيل الجواب شيئا
فشيئا وهي هيئة اجمالية تكون مبدأ ومنشأ للصور التفصيلية
فيكون ذاته تعالى كالصورة العلمية المتعلقة بجميع الاشيا الخار
جية والذهنية فاقول هذا القول حق في نفسه يشهد
له سلامة الفطرة وسلاسة الفكرة ولذا عرج عليه اكثر المحققين
كالمحقق الدواني والعلامة الخضري والمحقق الهروي وغيرهم
ولكن لا يغني في التفصي عن مضيق الاشكال المذكور لان معلومية
الاشياء بذلك العلم الاجمالي اما مع امتياز بعضها عن بعض
فيلزم ان يكون لكل منها ثبوت ممتاز عن ثبوت ما عداه
منها ويعود الاشكال قهقريا او لا معه كما هو ظاهر التمثيل
بالحالة البسيطة الجوابية فيرد ان انحصار العلم الازلي في ذلك
الاجمالي يستلزم ان لا يكون خصوصيات الاشياء معلومة له
تع في الازل تعالى عن ذلك علوا كبيرا فاما ان يقال ان تمايز
الاشياء بعضها عن بعض بالعلم الاجمالي لا يستدعي ثبوتها

ويلزم تخلف القاعدة العقلية الممهدة من ان ثبوت شي لشي
يستدعي ثبوت المثبت له في بعض الصور فينهدم اساس الاستد
لال بها اصلا سيما في اثبات الوجود الذهني واما ان يقال ان
ثبوت الاشياء جميعها بواسطة الامر الوحداني المشترك فيه الذي
هو الوجود الحقيقي كاف في امتياز بعضها عن بعض على ان يكون
ما به الاشتراك بعينه ما به الامتياز كما التزمه بعض المتاخرين
في تقرير مذهب المتقدمين في التشخص قايلا انه عندهم عبارة
عن نفس الطبيعة المعروضة للتشخص فقط من غير اعتبار العارض
او العروض معها بان يكون ما به الاشتراك عين ما به الامتياز
واما ان يقال ان ذلك الامر الوحداني المشترك فيه لما له من علاقة
خاصة بكل من الموجودات يكون سببا لامتيازه فيكون ما به الا
شتراك نفس ذلك الامر الوحداني وما به الامتياز هو من حيث
اعتباره مع علاقة علاقة من العلاقات الخاصة وفيه ان تحقق
العلاقة بالفعل يستدعي تحقق المتعلقين كذلك وتحققها
بالقوة لا يجدي في حصول الامتياز بالفعل واعلم ان الاشكال
المذكور يرد على الفلاسفة في علم العقول العالية لوجوب
احاطتها بجميع الكائنات عندهم بل في علم النفوس المجردة
الفلكية ان قالوا باحاطتها بالجميع ايضا نعم يندفع الاشكال

في

في ارتسام جميع الصور الجسمانية للحركات الجزئية ولواز
مها من الاوضاع والحوادث المترتبة عليها في النفوس المنطبعة
الفلكية بما قيل من ان النفوس المنطبعة كتاب المحو والاثبات
فيها يمحو الله ما يشاء ويثبت وعنده ام الكتاب وهو الذي
يعبر عنه في الشريعة باللوح المحفوظ عندهم فقيل في راس
كل سنة من سني العالم الالهية وهي ثلثماية وستون الفا مما
يعده المنجمون يثبت الله في تلك القوي الفلكية صور ما
اوجده في تلك السنة ثم بعد تمام الايجاد فيها يمحوها و
يثبت صورها يوجده في السنة الاخري وهكذا الي غير النهاية
واشير الي اوائل هذه السنين بقوله تعالي يوم نطوي السماء
كطي السجل للكتب والي ايام تلك السنين بقوله تعالي تعرج الملئكة
والروح اليه في يوم كان مقداره الف سنة مما تعدون
هذا علي قول من يري ان نسب ازمنة دورات الافلاك بعضها
الي بعض صمية بناء علي انها ادل علي القدرة وادخل في كمال
الحكمة ويلزم ذلك ان لا يعود الافلاك في حركاتها الي وضع
معين من اوضاعها ابدا واما علي قول من يري ان تلك النسب
عددية ومنهم صاحب حكمة الاشراق ويلزم تكرار كل وضع
فلكي يعتبر اعني عود مثله في مدة تكون نسبتها ازمنة دورات

الافلاك اليها كنسبة الاعداد التي بازاء تلك الازمنة الي
عدد يعده جميع تلك الاعداد فقد قيل تكرار الاوضاع الفلكية
يستلزم تكرار الحوادث الكونية بعود امثالها لا اعيانها لامتناع
اعادة المعدوم بعينه فتكون صورها المرتسمة في القوى المنطبعة
الفلكية متناهية لان صورة الوضع المعين هي بعينها صورة
الوضع المماثل لها من جميع الوجوه فلا يلزم محذور من اجتماع
تلك الصور اصلا وقد بين الخضري في رسالته لاثبات الواجب
تع وجوب تكرر الاوضاع الفلكية على القول الثاني وعدمه
على الاول بما محصله انه اذا كانت النسب عددية فلنفرض
اربعة افلاك نسبة زمان دورة واحد منها الى زمان دورة
اخر منها كنسبة الثلثة الى الاربعة ونسبة زمان دورة ذلك
الاخر الى الثالث كنسبة الاربعة الى السبعة ونسبة زمان الثالث
الى الرابع كنسبة السبعة الى العشرة فيلزم تكرر وضع معين
لتلك الافلاك في مدة من الزمان نسبتها الى ازمنة دوراتها
كنسبة العدد المعدود لجميع الاعداد المذكورة اعني اربعمائة
وعشرين الى تلك الاعداد وذلك لانه اذا دار الفلك الاول
دورات تامة عددها مائة واربعون وهي عدد يحصل
من ضربه في الثلثة العدد المعدود المذكور وجب ان يدور

الفلك

107

الفلك الثاني دورات عددها مائة وخمسة وهو عدد
يحصل من ضربه في الاربعة العدد المعدود المذكور ايض لان نسبة
زمان دورة الثاني الى زمان دورة الاول كنسبة الاربعة الي
الثلثة ونسبة زمان دورة الاول الى زمان دورات تامة له
عددها مائة واربعون كنسبة الثلثة الى اربعمائة وعشرين
فبالمساواة المنتظمة نسبة زمان دورة الثاني الى زمان
دورات تامة للاول عددها مائة واربعون كنسبة الاربعة
الى اربعمائة وعشرين اعني نسبة الواحد الى مائة وخمسة فقد بان
ان في زمان دورات الاول مائة واربعين دورة تامة يدور
الثاني مائة وخمس دورات تامة وبمثل ذلك يتبين ان
كلواحد من الفلكين الاخرين ايض يجب ان يدور في الزمان
المذكور دورات تامة عددها ما يحصل من ضربه في العدد
الذي بازاء ذلك الفلك العدد المعدود المذكور اعني
يدور الثالث ستين دورة والرابع اثنين واربعين
فيكون وضع الافلاك الاربعة في طرفي ذلك الزمان وضعا
واحدا بعينه وهو المطلوب واما اذا كانت النسب صمية
فلنفرض ان نسبة زمان دورة الخارج المركز للشمس
الى زمان دورة فلك الثوابت نسبة لم تتحقق بين العددين

فنقول يستحيل ح تكرر وضع الشمس بالنسبة الي الثوابت
لانه لو تكرر الوضع لوقع بين الوضعين المتماثلين زمان يقدر
كل من زماني دورتي الخارج المركز والثوابت فيكون زمانا
تينك الدورتين متشاركين لكونهما مشاركين للزمان
المذكور الذي يقدرانه فتكون النسبة بينهما عددية هف
لا يقال اذ تم دفع الاشكال في ارتسام صور جميع الحادثات
في القوي المنطبعة الفلكية فلا اشكال في ارتسامها في القوى
المجردة الفلكية والمبادئ العالية والمبدا الاول الاعلى اذ الصور
المرتسمة فيها كلية والكليات ليست الا متناهية فلا تسلسل
فيها لانا نقول عدم تناهي الجزئيات تستلزم عدم تناهي
الصور الكلية اذ كل جزئي يتميز عن اخر مثله ولو من بعض
الوجوه الكلية ولا اقل من كونه سابقا عليه او لاحقا والتماثل
من جميع الوجوه غير ممكن كما لا يخفى على من له من سلامة الفطرة
حظ اوفى وهذا الاشكال معارضة على من له في العقليات
يد طولى لم يات في دفعه بشيء يتعلل به او يتسلى وقد يلوح
لي في المقام بعون الله تعالى ما لا ابوح به لئلا يكون للمراء مورد
اذ لم استفت فيه احدا واني لقائل عسى ان يهديني ربي لاقرب
من هذا رشدا **ومنها** ان الدليل المشهور للفلاسفة

الذي

الذي عولوا عليه في اثبات الواجب تع وتقدس وقد نسبه
صاحب المواقف الى بعض المتاخرين وقال شارحه يعني صاحب
التلويحات مما لا يكاد يتم اذ حاصله ان مجموع الممكنات المتسلسلة
بغير نهاية لابد له من علة لا تكون نفسه ولا جزءه فهي خارجة
عنه ضرورة والخارج عن مجموع الممكنات هو الواجب تعالى
ويرد عليه بحثان الاول ان المجموع اما ان يعتبر على انه نفس
الاحاد من غير اعتبار امر زائد معها او مع اعتبار امر كالهيئة
الاجتماعية فعلى الاول لا معنى لعلة المجموع الا علة الاحاد اعني عللها
وهي ما فوق المعلول الاخير بغير نهاية وعلى الثاني علة المجموع
هي علة الاحاد مع علة ذلك الامر الزائد وعلة الاحاد هي ما عرفت
واما الامر الزائد فاما امر اعتباري ينتزع من نفس تلك
الاحاد فلا يحتاج الى علة سوى علة ما ينتزع هو عنه فعلة
المجموع بهذا المعنى ايضا هي علة الاحاد اعني عللها او امر
حقيقي لازم لوجود تلك الاحاد اذ لا معنى لوجود نفس الاحاد
بدون ثبوت الاجتماع لها فتكون علته هي نفس الاحاد فتكون
علة المجموع علل الاحاد ونفس الآحاد وعلى اي حال لا يحتاج هي مجموع م
المجموع الي علة خارجة البتة لا يقال انهم قرروا في سياق
الدليل ان المراد من المجموع هو نفس الآحاد بلا اعتبار الهيئة

معها ولاشك ان المجموع بهذا المعنى موجود لعدم اعتبار
امر فيه سوى الآحاد التي هي باجمعها موجودة ولا في انه ممكن
لاحتياجه الي كل واحد من تلك الاحاد ولا في ان كل ممكن مو
جود يحتاج الي علة ما فان كان واحدا يحتاج الى علة واحدة
وان كان كثيرا يحتاج الى علل كثيرة فالمجموع بذلك يحتاج
الي علة ولو كانت هي نفس علل الاحاد الكثيرة فيجري فيها
الترديد المذكور في الدليل ويحصل المطلوب لانا نقول ما ذ
كرناه معارضة لدليل المقدمة القائلة بان علة المجموع يجب
ان تكون خارجة عنه تدل على ان علة المجموع يجب ان يكون هي علل
الاحاد اعني ما فوق المعلول الاخير فهي داخلة فيه او مجموع علل
الاحاد وانفسها فتكون نفس الاحاد وعلى اي تقدير فلا يتم
الاستدلال ويمكن ان يقال المعارضة بهذا الوجه لا يضر المستدل
اذ له ان يقول لو تسلسلت الممكنات من غير الانتهاء الي الواجب
لكانت علة المجموع خارجة عن السلسلة لما تمسكت به من الد
ليل وغير خارجة عنها الدليل المعارض واللازم باطل فالملزوم
مثله لكن فيه ان مصداق علية مجموع علل الاحاد لمجموع الاحاد
هي علية الاحاد للاحاد على سبيل التفصيل فلا محذور في جزئية
المجموع الاول للثاني ثم ان الدليل على هذا التقرير قياس

استثنا

استثنائي رفعي وعلى التقرير المشهور استثنائي وضعي كما
لا يخفى على المتامل الثاني ان علة المجموع المحكوم عليها باستحالة
كونها نفس المجموع او جزءه اما ان يراد بها العلة التامة فيجوز
ان يكون نفس المجموع ولا يلزم تقدم الشيء على نفسه اذ العلة التامة
انما هي عبارة عن مجموع اشياء كل منها متقدم على المعلول لا ان
المجموع متقدم ولا لازم في المعلول المركب تقدم الشيء على نفسه
بمرتبتين اذ مجموع المادية والصورية جزء من العلة التامة
وهو عين المعلول وايضا العلة التامة للمجموع المركب من الواجب
والممكنات يلزم ان يكون عينه لا جزء منه لاحتياج المجموع الى بقية
الاجزاء ولا خارجة عنه اذ لا خارج واما ان يراد العلة الفاعلية
فيجوز ان يكون جزءه قوله علة الكل يجب ان يكون علة لجميع اجزائه فيكون
الجزء علة لنفسه ولعلله قلنا انما يلزم لو كان علة تامة وايضا منقوض
بالمجموع المذكور والجواب عنه ما حققه صاحب المواقف وغيره من
ان المراد الفاعلية لكن لا مطلقا بل الفاعل المستقل بالتاثير
بمعنى ان لا يستند المعلول الا اليه او الي ما صدر عنه والفاعل المستقل
لهذا المعنى في المجموع الذي هو بجميع اجزائه ممكن يجب ان يكون فاعلا
لكل جزء منه والا لم يكن مستقلا ضرورة احتياج بعض اجزائه الي غيره
واذ لا يجري هذا الدليل في صورة النقض فلا نقض عليه انه ان   ويرد م

اريد ان الفاعل المستقل للمجموع يجب ان يكون هو بعينه فاعلا
لكل جزء منه يلزم في المركب الذي بين اجزائه تقدم زماني كا
السرير اما تقدم المعلول على علته المستقلة او تخلفه عنها اذ ا
لفاعل المستقل اما كان موجودا عند الجزء الاول فالامر الاول
او عند الثاني فالثاني وايضا الفاعل المستقل في ثلثة اشيا كل
منها معلول لعلة اخرى هو مجموع العلل الثلثة وليس هذا
المجموع بعينه فاعلا في شيء منها ضرورة ان الفاعل لكل منها
واحدة من تلك العلل فقط وان اريد ان الفاعل المستقل للمجموع
يجب ان يكون اما فاعلا لكل جزء او مشتملا على فاعل كل جزء حتى لا
يحتاج شيء من الاجزاء الى ما هو خارج عنه فيجوز ان يكون ما فوق
المعلول الاخير فاعلا مستقلا للمجموع بهذا المعنى من غير لزوم كونه
فاعلا لنفسه بل غاية ما يلزم اشتماله على ما هو فاعل له اعني ما
فوق ما فوق المعلول الاخير وهكذا الى غير النهاية واجاب
عنه شارح المواقف تحريرا لما في المتن بانا نختار الثاني ونقول
لا شيء من اجزاء المجموع الذي نحن فيه يصلح ان يكون فاعلا
مستقلا بذلك المعنى له اذ كل جزء يفرض فاعلا فعلته اولى بان يكون
فاعلا منه فيلزم ترجيح المرجوح واورد عليه المحقق الدواني في
الرسالة القديمة ان معنى الفاعل المستقل على ما انساق اليه

اخر

اخر الكلام هو ما لا يكون المعلول مستندا الا اليه او الى ما يستند
اليه او الى اجزائه فنقول علة كل جزء وان كان اكثر تاثيرا فيكون
الاحاد المستندة الى نفسه اكثر لكنه اقل اشتمالا على علل الا
جزاء فيكون الاحاد المستندة الى اجزائه اقل وذلك الجزء و
ان كانت المعلولات المستندة الى نفسه اقل لكن المستندة
الى اجزائه اكثر والمعتبر في الاستقلال احد الامور الثلثة المذ
كورة فكون احدهما في علة الجزء اكثر مع كون اخرهما في نفس
الجزء اكثر لا يقتضي اولوية احدهما من الاخر فان قلت الاستنا
د الى نفس الشيء اولى بالاعتبار من الاستناد الى اجزائه وعلى تقدير
انتفاء الاولوية يلزم ترجيح المساوي قلت مفهوم العلية الا
ستقلالية متحقق فيهما سواء كان على السوية فيهما او مع الاو
لوية في احدهما فيكون متواطيا او مشككا ولا يلزم من ذلك
ترجيح المساوي ولا المرجوح كما في سائر المفهومات المتوا
طية والمشككة فان قلت يلزم توارد العلل المستقلة على
معلول واحد قلت توارد العلل التامة محال مطلقا وكذا
توارد الفواعل المستقلة المتباينة اما المتداخلة فلا نم استحالته
بل هو واقع عند جمهور الفلاسفة فان العقل العاشر له عشر
علل مستقلة بالمعنى المذكور تسع منها مركبة وهي السلاسل

المبتدئة مما فوقه الى المبدا الاول وواحدة بسيطة وهو المبدا
الاول تع وتقدس والعقل التاسع له تسع علل كذلك والثامن
له ثمانية وهكذا بل نقول سلسلة العقول العشرة لها عشر علل
مستقلة كما للعاشر وقس عليه حال السلاسل التسعة الاخرى
فان عدد العلل المستقلة لكل سلسلة منها هو عدد العلل للعقل
الذي ابتدات منه لا يقال لابد لكل معلول من علة تكون اولى
مما عداها لانا نقول ممنوع بل هو عين النزاع فان قيل المراد
بالعلة المستقلة ما لا شريك له في التاثير صرح به شارح المواقف
في بحث العلة والمعلول وحينئذ يتم الكلام لان كل جملة اخذت
من غير المتناهي فهي علة قريبة لفرد منه ويشاركها غيرها
في التاثير القريب في فرد اخر منه فلا يكون شيء منها علة قريبة للمجموع
اذ لا مزية لفرد على اخر في اعتبار عليته القريبة علة قريبة
للمجموع قلنا ان اريد ما لا شريك له في التاثير مطلقا قريبا
او بعيدا فلا نسلم وجوب وجود العلة المستقلة بهذا المعنى لكل
معلول كيف ولو صح لانتفى ترتب العلل المتشاركة في مطلق التا
ثير وان اريد ما ليس له شريك غير صادر عنه ولا داخل فيه رجع
الى المعنى الاول ورجع اليه ما اورد عليه وان اريد ما لا شريك
له في مرتبة تاثيره قريبا كان التاثير او بعيدا وحكم بوجوب

وجوده

وجوده في كل معلول بناء على انه لابد في كل مرتبة من مراتب
التاثير من شيء يكون تمام الموصوف به ضرورة اقتضاء
الوصف موصوفا معينا فنقول العلة المستقلة القريبة بهذا
المعنى هو ما فوق المعلول الاخير الى غير النهاية اذ هو تمام المؤثر
القريب في تلك السلسلة فان كل جزء منها معلول قريب
لجزء منه وان اريد تمام المؤثر في المجموع من القريب والبعيد
فنقول هو ايضا ما فوق المعلول الاخير من السلاسل المبتدئة
من واحد واحد من الاحاد التي فوقه الى غير نهاية فان تمام
علة كل واحد من الاحاد هي السلسلة المبتدئة من الواحد
الذي فوقه فتمام علة المجموع هو مجموع تلك السلاسل فان
نقل الكلام الى علل تلك السلاسل لكونها ممكنة فنقول
علة كل سلسلة هي مجموع السلاسل التي في تلك السلسلة
فمجموع علل السلاسل هو مجموع مجموعات السلاسل التي في
تلك السلاسل واستوضح ذلك من ان تمام العلة لسلسلة
الموجودات من الواجب والممكنات هو ما فوق المعلول الاخير
من الاحاد على انها سلسلة او هو جميع السلاسل التي احدها
ما فوق المعلول الاخير وثانيتها مما فوق ما فوق المعلول الاخير
وهكذا فاذا اعتبر المعلول الاخير العقل العاشر مثلا كان تمام

العلة اما السلسلة المبتدئة من العقل التاسع الى الواجب
تعالى وجميع السلاسل التسعة المبتدية اوليها من التاسع
والثانية من الثامن وهكذا المنهية كلها الى الواجب تعالى
وعلل تلك السلاسل التسعة هي مجموع الثمانية ومجموع
السبعة ومجموع الستة ومجموع الخمسة الى مجموع الاثنين
بل الى الواحد اعني جميع هذه المجموعات وكل ذلك جار في
السلسلة الغير المتناهية بلا فرق فما يقول به المستدل هنا
نقول به هناك هذا محصول كلام مع تنقيح وتوضيح اقول
لك ان تورد على كلام شارح المواقف في نفي علية الجزء
للجملة الغير المتناهية من انه ليس جزء اولى من جزء بل كل جزء
فعليته اولى منه ان ما فوق المعلول الاخير هو الجزء الاولى با
لعلية للمجموع لانه هو مجموع علل الاحاد باسرها وعلة المجموع
يجب ان يكون كذلك وبعد اللتيا والتي قد بان الامر في دفع
الاشكال صعب والمهم فيه خطب فلا علينا ان نستفرغ الوسع
في تحقيق المقام وتوضيح المرام ولا نبالي بتطويل الكلام فنقول
بعد ما ثبت بالبراهين القطعية ان الممكن ما لم يجب وجوده
عن علته لم يوجد ولا شك ان وجوب وجوده انما يتحقق
بامتناع جميع انحاء عدمه ومن انحاء عدم المجموع الذي نحن فيه

عدم

عدم اجزائه باسرها ولا شبهة في ان امتناع هذا النحو لا يمكن
ان يكون بسبب جزء منه لان امتناع عدم المعلول لعلته انما يكون
على تقدير وجودها ولا يتاتى هذا التقدير في النحو المذكور او
نقول العلة يجب تقدمها بوجوب وجودها على معلولها
ولا شك ان وجوب وجودها ايضا انما هو امتناع جميع انحاء
عدمها ومن انحاء عدم ذلك الجزء ذلك النحو من انحاء عدم
الكل فيلزم ان يكون امتناع ذلك النحو من العدم معللا بنفسه لا يقال
يلزم مثل ذلك في المركب من الواجب تعالى والممكن كالعقل الاول
مثلا اذ من انحاء عدم العقل الاول عدمه مع عدم الواجب تعالى
عن ذلك فيلزم ان يكون امتناع هذا النحو من العدم له لامتناع
عدم الواجب تعالى وفيه تعليل الشيء بنفسه لانا نقول انما يلزم
ذلك لو كان ذلك النحو من العدم للعقل ممكنا لذاته محتاجا
في امتناعه الى علة وليس فليس سلمنا ان عدم العقل الاول مع
عدم الواجب تعالى ممكن لذاته لكن لا يلزم من تعليل امتناعه
بامتناع عدم الواجب تعالى تعليل الشيء لنفسه للبون البين
بين عدم العقل المقارن لعدم الواجب تعالى وبين عدم الواجب
تعالى ولو قيل من انحاء عدم العقل الاول عدم الواجب تعالى
كان خلفا من القول لا معنى له ولا خلف في ان الكل بجميع اجزائه عدم م

من انحاء عدمه ومن انحاء عدم اي جزء فرض منه فيلزم تعليل
الشي بنفسه قطعا بل نقول امتناع جميع انحاء عدم الكل متوقف
على امتناع النحو الخاص المذكور وهو متوقف على امتناع
جميع انحاء عدم الجزء المفروض علة وهي متوقف على امتناع
ذلك النحو الخاص فيلزم توقف الشيء على نفسه بمرتبتين
وهو الدور لا يقال كون عدم الكل بجميع اجزائه من انحاء عدم
الجزء غير مسلم غاية الامر انه من انحاء عدمه عدمه المقارن لعدم
بقية الاجزاء باسرها ويجوز امتناع هذا العدم المقارن لامتناع
عدم بقية الاجزاء التي هي علل ذلك الجزء وذلك لوجوب وجود
كل منها بعلته الموجودة في السلسلة لانا نقول هذا المنع لا يضرنا
اذ لنا ان نقول من جملة انحاء عدم المجموع عدم الجزء المطلق ولا
يمكن تعليل امتناع عدم الجزء المطلق بامتناع عدم جزء معين
منه اذ من انحاء عدم المعين عدم المطلق فيلزم تعليل الشيء
بنفسه على ان امتناع عدم جميع تلك العلل باسرها في قوة وجوب
وجود علة ما وهذا المعنى لا يمكن ان ينسب بالمعلولية الى واحدة
معينة منها لامكان تحقق هذا المعنى بدونها بل نقول قد تحقق
هذا المعنى قبل كل منها في مرتبة علتها فلم يبق الا ان يكون علة ما
منها ممتنعة العدم لذاتها او لعلة خارجة منها واجبة الوجود

لذاتها

لذاتها وايا ما كان وهو المطلوب ويمكن ان يقال ان امتناع
عدم المجموع بجميع اجزائه في قوة وجوب وجود واحد ما من احادها
ووجوب وجود واحد ما لا يمكن ان يكون معلولا لواحد معين
من احادها فيكون واحد ما منها اما واجب الوجود لذاته او
لعلة خارجة عن المجموع فقد حصل المطلوب هذا ما سنح لي في
اتمام الدليل بافاضة الرب الجليل وبعد ما كنت متفطنا لهذا
الوجه السانح بالاجمال الناشي عنه تفصيل التوجيهات رايت الفاضل
مرزاجان ذكر في تعليقاته على الرسالة القديمة ان بعضهم وجه
هذا البرهان بعد تمهيد مقدمتين احديهما ان العلة يجب
ان ترجح وجود المعلول على سبيل الوجوب بحيث لا يتطرق
اليه العدم بشرط وجودها اصلا وثانيتهما ان المجموع
يتصور انعدامه بانعدام جملة الاجزاء بالاسر بما حاصله ان
مجموع الممكنات لامكان كل من احاده يجوز ان ينعدم بحيث
لا يبقى منه شيء فوجب ان يكون لذلك المجموع علة يمتنع بالنظر
اليها هذا العدم وما هو الا امر خارج عنه اذ لو كان
شيء من اجزائه علة له بحيث يجب به وجوده ويمتنع عدمه
لزم تقدمه على نفسه وعلله وقيل عليه انعدام المجموع بالاسر
رفعه بان يوجد واحد ما من احاده لا بان يوجد كلها فلا

يلزم من عليته جزء لامتناع هذا العدم على المجموع تقدم على
كل واحد من احاده حتى يلزم تقدمه على نفسه وعلله بل يكفي
فيه تقدمه على واحد من احاده وعليته له كعلية ما فوق المعلول
الاخير للمعلول الاخير قال ويمكن تلخيصه بان يقال عدم المجموع
يتصور على نحوين عدم بالاسر بحيث لا يبقى منه وعدم بانعدام
جزء ما بسيطا او مركب وعلة المجموع لا بد ان يمتنع لها جميع انحاء
عدمه ومن جملتها عدمه بانعدام جزء فح لا يجوز ان يكون جزء منه
علة له اذ يلزم كون ذلك الجزء علة لنفسه ولعلله اذ صار سببا
لامتناع عدم نفسه وعدم ما يتقدم عليه وما كان سببا لامتناع
عدم شيء كان سببا لوجوبه وان شئت قلت هذا العدم في قوة
السلب الجزئي ونقيضه الايجاب الكلي فيلزم ان يجب كل واحد
واحد بهذه العلة فيلزم علية الشيء لنفسه ولعلله وح يندفع عنه
ما قيل هذا ما قاله **اقول** ملخص مرامه بالتلخيص اخذ انعدام
المجموع بعدم جزء ما مكان انعدامه بالاسر لدفع ما قيل على التو
جيه الذي نقله وقد عرفت من توجيهنا ان اخذ الانعدام با
لاسر صحيح اذ لا يصح تعليل امتناع عدم المجموع باسره ايضا
بجزء منه ولكن في لزوم كون ذلك الجزء علة لنفسه ولعلله
خفاء **فنقول** في بيانه ان امتناع عدم المجموع بجميع اجزائه

في

في قوة امتناع عدم الجزء المطلق او الواحد المطلق او الموجود
المطلق ولا شك في ان امتناع عدم المطلق اعني وجوبه لو كان
معللا بامتناع عدم الخاص المعين اعني بوجوبه ومن الضرو
ريات ان وجوب كل خاص بخصوصيته متوقف على وجوب
المطلق لزم كون الخاص المعين علة لنفسه لكونه علة لمطلقه
ولزم كونه علة لجميع الخواص لكونه علة لمطلقها وما توهمه
صاحب القيل من ان عدم المجموع باسره يرتفع بوجود واحد
ما فامتناع هذا العدم يجوز ان يعلل بجزء معين منه اذ اللازم
منه كون ذلك الجزء علة لوجود واحد ما ولا استحالة فيه مبني
على الغفلة عن ان عدم المجموع باسره انما ارتفاعه بوجود
واحد ما من حيث انه واحد ما لا بعينه ووجود واحد ما
لا بعينه من حيث هو كذلك غير متوقف على وجود جزء معين
فكيف يكون وجود الجزء المعين علة له فانقلت اتمام الدليل
بهذه التوجيهات وان كان تاما لكن فيه رجوع الى دليل
آخر من دلائل المسلك الاول من مسلكي اثبات الواجب الغير
المتوقف على ابطال الدور والتسلسل وحاصله انه لو تسلسلت
الممكنات لاحتاجت الى علة يمتنع ارتفاع مجموعها بالكلية
بحيث لا يبقى شيء منه بالنظر اليها وما هو الا الواجب وهذا

هو الدليل الذي قاله صاحب المواقف انه وقف لاستخراجه
قلت يكفي في تغاير الدليلين انفراد كل منهما او احدهما ببعض
المقدمات بل اختلاف المفهومات والتعبيرات مع اشتمال الامور
ديات جميع المقدمات ولا يخفى على الناظر البصير في طرق المسلكين
ان اكثرها مما يرجع الى مودي واحد وان وقع الاختلاف
العباري والتغاير الاعتباري في البين فما اليق بالمقام ما قيل
عباراتنا وحسنك واحد وكل الى ذاك الجمال يشير بقي في شتى م
المقام بحثان الاول ان كون عدم جزء ما علة على ما اعتبره الفاضل
مرزاجان ويشير اليه كلام شارح المواقف في تقرير الدليل
الثاني او عدم الاجزاء باسرها على ما اعتبره صاحب التوجيه المنقول
بناء على ظاهر كلامه من انحاء عدم المجموع ان اريد به ان هذا
العدم هو بعينه عدم المجموع او هو فرد منه فممنوع لان العارض
للشيء غير العارض لجزء منه او لاجزائه باسرها ولو كان كذلك
لكان الوجود العارض للجزء او الاجزاء ايضا عين الوجود العا
العارض للكل فلا يكون الجزء علة للكل وان اريد به ان عدم
المجموع انما يتحقق بعدم جزء ما فقط او بعدم الاجزاء باسرها
بمعنى ان هذا العدم علة ذلك العدم فلا يلزم من كون
جزء معين علة للمجموع موجبة لامتناع عدمه ان يكون
ذلك

ذلك الجزء علة لامتناع عدم نفسه انما يلزم لو كان عدم المجموع
عين عدم ذلك الجزء وليس كذلك بل هو معلول له ولو لزم
من كون شيء علة لامتناع المعلول كونه علة لامتناع علته لزم
بطلان العلية راسا اذ عدم العلة مطلقا علة لعدم المعلول
وكل علة فهي علة لامتناع عدم المعلول فتكون علة ايضا
لامتناع عدم نفسها ايض وهو مح وهذا البحث لا يرد على
ما اخترناه في تقرير التوجيه المنقول في اتمام الدليل لا يقال
هو وارد عليه ايض لان عدم المطلق ايضا انما هو علة لعدم
الخاص لا نحو من انحائه لانا نقول لو سلم فلا حاجة بنا الى اعتبار
كونه من انحائه بل يكفينا كونه علة لان امتناع عدم المطلق
ثابت ضرورة ولا يجوز ان يكون معللا بامتناع عدم الخاص
ويمكن ان يجاب عن اصل البحث بان كون عدم الجزء او الاجزاء
علة لعدم المجموع انما هو على تقدير ان يؤخذ المجموع بما هو
واحد واما اذا اخذ من حيث هو كثير فيكون عدم كل واحد
من احاده وعدمها بالكلية من انحاء عدمه لا من علله وفيه
انه لكان المجموع من حيث هو كثير محتاجا الى احاده ومتوقفا
عليها كان عدم كل منها علة لعدمه قطعا والا لزم امكان وجود
الكثير بدون الواحد الا ان يقال ان وجود الكثير بما هو كثير

انما هو عبارة عن وجودات متعددة وكذا كل حكم ينسب
اليه كالتوقف والاحتياج ونحوهما فتوقف الكثير بما هو كثير
على الواحد عبارة عن توقفات احاده عليه فنختار ان الكثير
ليس متوقفا بهذا المعنى على شيء من احاده والا لزم توقف ذلك
الواحد على نفسه ولا يلزم من ذلك امكان وجود الكثير
بما هو شيء واحد معروض للكثرة بدون الواحد فافهم الفرق
فانه دقيق وقد جعل الصدر الشيرازي في رسالة معرفة
الصانع عدم المعلول لعدم علته وعدم علته لعدم علتها
وهكذا الى غير النهاية كل هذه العدمات المتسلسلة عدما واحدا
بالحقيقة وجعل نسبته العدمات المتغايرة في حكم العقل
الى ذلك الواحد كنسبة الاجزاء الوهمية والفرضية للمتصل
الواحد اليه حتى لا يرد نقضا على دلايل ابطال التسلسل فان
صح هذا كان عدمات جميع الممكنات شيئا واحدا لا يمكن
اسناد امتناعه الى واحد منها قطعا الثاني ان الدليل على
التوجيهات كلها بل اكثر دلايل اثبات الواجب تعالى لا يدل
على وجود واجب مغاير للممكنات كما هو الحق بل على ان في الوجود
واجبا اعم من ان يكون هو الموجود المطلق او غيره من
الحقايق المشتركة بين الممكنات وان يكون موجودا مغايرا
بالذات

بالذات لجميعها والمدعى هو هذا الاحتمال الاخير بخصوصه ويمكن ان
يجاب عنه بان المدعي في هذا المقام هو الاعم واما ابطال الاحتمال الاول
فقد يتاتى بدلايل غير تلك مثل ما اقول اولا ان واجب الوجود لا
يصح ان يكون حقيقة مطلقة تشترك فيها الممكنات كلها او بعضها
لان المطلق مبهم غير تام التحصيل ووجوب الوجود هو تمام التحصيل
وكمال الاستغناء فلا يصح ان يكون الواجب حقيقة جنسية بل ولا نوعية
ايضا لان للنوع ايضا نحوا من الابهام بحسب الاشارة يستلزم عدم
التمام بحسب الهوية وهذا كلام صحيح لكنه خطابي وثانيا ان المطلق
لو كان واجبا مع امكان جميع خصوصياته فاما ان يكون مقتضيا تاما
لجميعها او لبعضها او لا لشيء منها فعلى الاول يلزم ان يكون في كل من
الخصوصيات متشخصا بجميع التشخصات وعلى الثاني ان كان ذلك البعض
متعددا يلزم مثل ذلك وان كان واحدا يكون نوعا منحصرا في شخصه الا
ان تشخصه يكون زائدا على ذاته فلا يكون مشتركا هف مع ان فيه
المطلوب اذ اثبات عينية التشخص ان كان مهما لنا فهو مطلوب على حدة
وعلى الثالث يلزم امكان انتفاء جميع الخصوصيات اذ ليس شيء مقتضيا
تاما لها فاما ان ينتفي المطلق على تقدير انتفائها او لا فان كان الاول
لم يكن المطلق واجبا لذاته هف وان كان الثاني لم يكن المطلق مطلقا
اذ لا نعني به الا ما ينتفي بانتفاء جميع خصوصياته لا يقال لا نم امكان انتفاء

جميع الخصوصيات على الثالث انما يكون ممكنا لو لم يلزم من فرض
وقوعه محال وقد لزم من فرض انتفاء جميع الخصوصيات انتفاء
المطلق الواجب لذاته سلمنا لكن الامكان الذاتي لا ينافي الامتناع
بالغير وامتناع انتفاء جميع الخصوصيات لاستلزام ذلك الانتفاء
انتفاء المطلق انما هو امتناع بالغير لانا نقول لما وضع في مقدمة
الشرطية امكان جميع الخصوصيات مع عدم اقتضاء المطلق لشيء منها
اقتضاء تاما لزم من ذلك امكان انتفاء جميعها امكانا وقوعيا
في نفس الامر لا مجرد الامكان الذاتي لان امتناع العدم بالغير انما يحصل
للممكن من تلقاء اقتضاء العلة اقتضاء تاما لوجوده وقد فرض عدم
هذا الاقتضاء وما ذكرتم من امتناع انتفاء جميع الخصوصيات لاستلزام
انتفائها انتفاء المطلق فلا يضرنا بل هو عين ما قلنا من ان فرض امكان
جميع الخصوصيات مع امتناع المطلق مستلزم للمحال اعني اجتماع النقيضين
لا يقال انتفاء الخصوصيات باجمعها يكفي في امتناعه وجوب وجود كل
منها عن خصوصية اخرى من الخصوصيات المتسلسلة سلمنا انه لا يكفي
لكن يجوز ان يكون المطلق مقتضيا تاما لخصوصية ما من تلك الخصوصيات
لا بعينها وان لم يكن مقتضيا لشيء منها بعينها لانا نقول قد مر ان و
جوب وجود كل من الخصوصيات بعلتها بمعنى امتناع عدمها على تقدير
وجود علتها ووجوب علتها ايضا كذلك فتلك الوجوبات كلها

وجوبات

وجوبات تقديرية شرطية لا وجوبات باتة حملية فلا يكفي
شيء منها في امتناع العدم بحسب نفس الامر واما احتمال كون المطلق
مقتضيا تاما لخصوصية ما من الخصوصيات لا بعينها فنقول يجري
في ابطاله الدليل المذكور بعينه لان المطلق مع الخصوصية
المبهمة المنتشرة اما ان يكون مقتضيا تاما لشيء من الخصوصيات
المتعينة اولا ويساق الدليل بتمامه لا يقال اقتضاء المطلق
لجميع الخصوصيات اقتضاء تاما انما يستلزم وجود جميع تلك
الخصوصيات كل على حدة ولا يستلزم اجتماع تشخصات الخصوصيات
في فرد واحد شخصي فان الخصوصيات انما نعني بها الافراد و
هي عين تشخصاتها لانا نقول ننقل الكلام الى اقتضاء المطلق
لتلك التشخصات على انا نقول ان اقتضاء المطلق للتشخص
او التشخص باطل مطلقا اذ المقتضي يجب ان يتشخص اولا حتى يقتضي
غيره وما جوزه الفلاسفة من تقدم الصورة على الهيولى المتقدمة
على الصورة المتشخصة فانما هو بطريق الشرطية المحضة وكم فرق
بين الشرط والمقتضي المؤثر وايضا لو امكن ذلك لما ضرنا في مدعانا
بل هو قول بوجود اشخاص واجبة الماهية ممكنة التشخص فيبطل
ببراهين التوحيد فتامل وثالثا ان القول بوجوب المطلق
مع امكان جميع افراده انما يتاتى على راي الاقدمين القايلين

بوجود الكلي الطبيعي في الخارج وقد ابطله المتاخرون وقد ذكر
الصدر الشيرازي في شرحه للهداية الاثيرية ان الواجب الحق
تع وتقدس لا يجوز ان يكون حقيقة مطلقة نوعية او جنسية
لان النوع لا يحتاج الى التشخص في قوام حقيقته وتقرر مهيته
بل في ان يوجد ويحصل بالفعل وكذلك الجنس لا يحتاج الى
الفصل في ثبوت المعنى الجنسي له لانه عرضي له كالتشخص بالنسبة
الى النوع بل كل من النوع والجنس لابهامه وكونه بالقوة يحتاج
في تحصله ووجوده الى امر مخصص لذاته ومقوم لوجوده وبا
لجملة مهيئ له نحو من انحاء الوجود وهذا انما يتصور فيما لم يكن
ذاته بحت الوجود ولا الكون المقسم مقوما والخارج داخلا ولما
ثبت من قبل ان الواجب تعالى ليست له مهية الا صرف الوجود فكل
ما فرض مقسما له يكون مقوما للسنخ حقيقته فلو كان الوجود الصرف
الذي هو نفس حقيقة الواجب جنسا للاشياء كما توهم بعض المتصوفة
لكان الفصل مفيدا لمعنى الجنس وكذا لو كان نوعا كان التشخص مفيدا
لمعنى النوع وكلاهما باطلان فثبت ان الواجب هو الوجود البحت
الذي لا يوصف بالجنسية والنوعية والكلية والجزئية بمعنى الفردية
للطبيعة الكلية الى اخر ما ذكره وانت خبير بان هذا لا يتاتى على القول
بزيادة الوجود على ذاته تعالى كما هو مذهب جمهور المتكلمين ثم

فيه

فيه ان لقايل ان يقول الاحتياج في الوجود التحصلي الى النوع
والمتشخص لا ينافي الاستغناء في الوجود الابهامي وكونه عين
حقيقته سيما على مذهب من يقول بان الاجزاء المحمولية متغايرة
بحسب الخارج ومغايرة للمركب مهية ووجودا واعلم ان جميع
هذه الدلائل انما تنهض على ابطال مذهب الملحدين من الو
جودية القايلين بان الوجود الذي هو عين حقيقة الحق تعالى
حقيقة مطلقة لا تتحقق الا في ضمن افرادها الممكنة وانما
دوامها وبقاؤها بتوارد تلك الافراد وهذا مما تشهد البرا
هين القاطعة ببطلانه وهو ايضا في طرف النقيض للضروريات
الدينية من كونه تعالى عالما قديرا حيا سميعا بصيرا كان في
الازل ولم يكن معه شيء مناف للتكاليف الشرعية والاوامر
والنواهي الالهية حاشا الموحدين القايلين بان الوجود الحقيقي
الذي هو مصداق الوجود العام المصدري مع كونه حقيقته
شخصية هي عين حقيقة الواجب متحققة في الازل قبل تحقق
الماهيات الامكانية وحقايق الممكنات تعينات اعتبارية
وشيونات وهمية لتلك الحقيقة الحقة ووجوداتها ظلال
ظهورية واشراقات نورية لتلك الحضرة المقدسة واطلاق
لفظ المطلق على تلك الحضرة باعتبار قيام جميع الممكنات

التي هي كالظلال والعكوس بالنسبة اليها بها قيام الصور
المعقولة بالعاقلة بل قيام صور المرآة بالمرآة اعني قياما
لا يوجب الاتصاف ولا يورث تغيرا في ذات القيوم
الاقدس وصفاته فان المرآة لا تتغير في ذاته ولا في صفته
بظهور صورة فيها وانما يتجدد لها اضافة الاظهار والاراءة
وهذا هو مذهب الشيخ محي الدين ابن العربي واتباعه كا
لشيخ صدر الدين القونيوي ومؤيد الدين الجندي و
داود القيصري ومولانا نور الدين عبد الرحمن الجامي قدس
الله تعالى اسرارهم وادام اثارهم وافاض انوارهم على ما ينبغي
في كتبهم ورسائلهم ومؤاخذة بعض العلماء والعرفاء عليهم في
بعض الاطلاقات المشتركة بينهم وبين اولئك الملحدين
لعلها من قبيل المؤاخذات اللفظية فان تلك العبارات المو
همة لها محامل صحيحة وتاويلات مبنية على اصطلاحات صريحة
عندهم بل لا تاويل هناك اصلا فان الظاهر المتبادر من اطلا
قات كل قوم هي المعاني التي وقع عليها اصطلاحهم ولا عبرة
بفهم من لا وقوف له على مشاربهم ولا سلوك له في مذاهبهم فمن
ذلك اطلاقهم القول بالكل هو فانه بمعنى الكل ظهوراته وتجلياته
كما بين ذلك العالم الرباني المجدد للدين على راس الالف الثاني

في بعض مكاتيبه ومن ذلك اطلاقهم التنزلات والتعينات
والتقيدات في حق الوجود المطلق الذي هو حقيقة الحق تع
وتقدس عندهم فان ذلك انما هو في مراتب ظهوره لا في نفس
ذاته المقدسة تعالى ومن ذلك قولهم بان حقايق الممكنات تعينات
وهمية وتقيدات اعتبارية فان ذلك القول عندهم بمعنى انها
لا وجود لها الا الوجود الحق القيوم لها لا بمعنى انها لا يترتب
عليها الاحكام النفس الامرية ومن ذلك قولهم بالجمع بين التنزيه
والتشبيه فان التشبيه عندهم انما هو في مراتب الظهور في مظاهر
التعينات الامكانية فالنقص والتعيب انما هو لتلك التعينات
واما نفس المتعين في حد ذاته فبريء عن شوائب النقص
وسماته نعم لما كانت تلك العبارات موهمة للمعاني الالحادية
الزندقية يمنع عن اطلاقها العوام والسوقية ويزجرون
عن ذلك اشد الزجر كيلا يتخذ ذريعة الى رفض الشريعة
كما يميل اليه الطبائع الخبيثة الغالب عليها الاسترسال مع
هوى النفس الخسيسة كما يمنع من اطلاق الفاظ العشاق
كالملاحة والصباحة والحسن والجمال والغنج والدلال وغير
ذلك من العبارات المطلقة في شان المعشوقات الصورية
والمحبوبات المجازية في حق القدوس الحق المحبوب المطلق

سيما في مجالس العوام الذين هم كالانعام لا يتخيلون من
تلك العبارات الا ما الفت به افهامهم القاصرة وانست به
اوهامهم الناقصة ولا يتيسر لهم ارجاعها الى ما يليق بعظمة
جنابه وكمال كبريائه تعا وتقدس وهذا كلام انما وقع
في البين بالتقريب فلنرجع الى ما كنا بصدده فنقول قد رام
الفاضل مرزاجان في تعليقاته على الرسالة القديمة ترميم
الدليل المذكور بمقدمات قريبة الماخذ من برهان التضايف
فقال في دفع الاشكال المذكور لا يجوز ان يكون الفاعل المستقل
لمجموع الممكنات المتسلسلة هو جزءه اعني ما فوق المعلول الاخير
الى غير النهاية لان الفاعل المستقل للجملة لابد وان يكون فاعلا
لكل من احادها او مشتملا على فواعلها ولا يصلح الجزء المذكور
لواحد منهما وقد انتفى الامران هناك اما الاول فظاهر واما
الثاني فلان كل واحد من احاد السلسلة يكون معلولا لا محالة
فلو كان ما فوق المعلول الاخير مشتملا على فاعل كل واحد منها
فلكل واحد منها علة هو جزء من تلك السلسلة فالسلسلة
مشتملة على معلولات وعلل تلك المعلولات فبازاء كل من
المعلولات علة داخلة فيها وعدد المعلولات الداخلة فيها
لا يزيد على عدد عللها الداخلة فيها والا لم تشتمل السلسلة

على

على علل جميع الاحاد هف ولا ينقص عنه والا لزم اشتمالها
على علة لا تكون معلولا وقد فرض كون كل واحد من الاحاد
معلولا هف ايض فتعين ان يساويه وح يلزم ان يكون علة
الشيء في مرتبة معلوله بل ان يكون علة لنفسه اذ لا يجوز على
تقدير كون كل منها معلولا وعلة ان يكون علة كل واحد متقدمة
عليه في المرتبة والا لزم زيادة عدد العلل على عدد المعلولات
وقد بينا تساويهما وظاهر انه لا يجوز ان تكون علة كل
واحد متاخرة عنه فتعين ان يكون علة كل منها نفسه وانت
بادني تامل تقدر على جريانه في ابطال التسلسل هذا كلامه
اقول استلزام تقدم علة كل واحد عليه لزيادة العلل على
المعلولات فيه نظر يحوج دفعه الى امعان النظر ثم قال
قيل في اثباته ما فوق المعلول الاخير ليس فاعلا لكل واحد
من احاد السلسلة والا لزم تقدمه على اجزائه بمراتب كثيرة
فيكون مشتملا على علل جميع الاحاد وهو باطل اذ يلزم منه
ان يكون بازاء كل واحد من احاده واحد هو علة له واخر هو
علة المعلول الاخير فيكون ما فوق المعلول الاخير زائدا على
نفسه بواحد هف وبعبارة اخرى كل ما فرض فيما فوق
المعلول الاخير فلابد له من علة داخلة فيه فيبقى المعلول

ولعل وجه الدفع ان كل جملة اخذت والسلسلة
حينئذ يكون الواحد الاخير منها معلولا لما فوقه
فيتكافؤ عدد العليات والمعلوليات فيما
فوقه ويبقى علية الاخر من غير كفو فان معلو
ليته انما يكافي علية ما قبله فيزيد العليات
بواحد فافهم ١٢ كاسه محمود ره

الاخير بلا علة داخلة فيه واذ بلغ الكلام في المقام الى هذا النصاب فلنقتصر عليه خوفا من فرط الاسهاب **ومنها** ان حدوث الحادث يجب ان يكون في آن هو الحد المشترك بين زماني العدم والوجود فيجب ان يكون الحادث في هذا الآن موجودا او معدوما او معا وهو اجتماع النقيضين او لا موجودا ولا معدوما وهو ارتفاعهما او موجودا فقط او معدوما فقط وايا ما كان يلزم الترجح بلا مرجح لاستواء نسبة الآن المشترك الى الزمانين وقد حررنا بعض ما يتعلق بهذا المقام في انموذجنا فمن شاء فليراجعه **ومنها** ان الحدود المشتركة اعراض قائمة بالمقادير التي هي حدود لها عندهم فيلزم قيام العرض الواحد بمحال متعددة وهو باطل و اجاب عنه بعضهم بان النقطة الواحدة مثلا انما تقوم بخطين من حيث اتحادهما في النهاية فلا يلزم المحذور ولا محصل لهذا الجواب عند التحقيق لانه لا معنى لاتحاد الخطين في النهايتين الا قيام نهاية واحدة هي النقطة بهما وهو عين المحذور و بعضهم بان الحد المشترك انما وحدته بحسب الاشارة وهو بالحقيقة حدان او حدود متداخلة ولا يذهب عليك ان القول بتداخل الف نقطة مثلا في راس المخروط المضلع الذي

اضلاعه

اضلاعه الف وان كان محتملا في نفسه لكنه بعيد جدا على انه لم يذهب احد من الفلاسفة الى القول بالتداخل في ملتقى كل خطين وكل سطحين وانما التداخل عندهم هو ان يصير الحدان المتباينان في الوضع متحدين فيه بعد ما كانا متباينين فيه ثم انه لم يقل احد بتداخل الآنين في صورة تتالي زمانين يكون مبدا احدهما منتهى الآخر بل لا معنى لذلك ولا لجواز وجود آنين معا فليجز ان يكون احدهما ظرفا لوجود شيء والآخر لعدمه فيجتمع النقيضان وبالجملة فالقول باشتراك حد واحد مشترك بين مقدارين امر مقرر عند الفلاسفة فالاشكال وارد عليهم ولا محيص عنه الا ان يقال بعدمية الاطراف وكونها امورا وهمية فيكون المقدار الموجود في الخارج منحصرا في الجسم التعليمي بالتحقيق على خلاف المشهور ومما يلزمهم في القول بوجود الاطراف انها لا يجوز ان يكون قائمة باجزاء غير منقسمة من محالها والا لزم تركب الجسم من السطوح والسطح من الخطوط والخط من النقاط وهو باطل فاما ان يكون قائمة بمحالها بتمامها او باجزاء منقسمة منها وعلى التقديرين يلزم بقاء الاعراض باشخاصها مع زوال محالها لانا اذا قطعنا الخط الذي هو محل نقطة معينة مثلا بنصفين فقد زال الخط الواحد المتصل مع بقاء النقطة القائمة به بعينها

119

وكذا اذا قطع المربع مثلا بمثلثين على قطره يلزم زواله
مع بقاء جميع اطرافه اعني اضلاعه الاربعة وكذا اذا قطع
المكعب مثلا بمنشورين يلزم زواله مع بقاء اربعة من
سطوحه بحالها فلا محيص لهم عن هذا الالزام على ذلك
القول اللهم الا بان يلتزموا مغايرة الوحدة الشخصية للوحدة
الاتصالية ويهدموا اساس استدلالهم بمسلك الاتصال
على وجود الهيولى بل نقول لابد لهم من هذا الالتزام مع
قطع النظر عن ذلك القول ايضا لبقاء بعض اعراض الجسم
المتصل كسواده وبياضه بتشخصه بعد زوال اتصاله ثم
ان الاشكال في وجود الآن مع عدم الزمانين
الذين هو طرفهما اتم والخطب
فيه اعظم كما لا يخفى

تمت ١٣٠٩
٢٥٣

197